

كشف مدير إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات بوزارة الصحة راشد العازمي عن إصدار 55732 شهادة ميلاد خلال 2011 للكويتيين وغير الكويتيين، مشيراً في نفس الوقت إلى أنه تم إصدار أكثر من 11 ألف شهادة وفاة للمقيمين بصورة غير قانونية «البدون» منذ بداية التسهيلات لهم. وأكد في حوار خاص مع «الأنباء» أن حالات التزوير في شهادات الميلاد والوفاة تكاد تكون معدومة، مبيناً أنه في حال اكتشافها يتم تحويلها للنيابة. ولفت إلى أن الأخطاء في بيانات شهادات الميلاد والوفاة محدودة وواردة وسببها يعود لصاحب العلاقة أو عدم وضوح البيانات، مؤكداً في نفس الوقت أنه تم إدخال بيانات الوفاة للكويتيين والوافدين في الحاسب الآلي. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

إصدار: عبد الكريم العبدالله

العازمي لـ «الأنباء»: 55732 مولوداً و5816 وفاة خلال 2011



مدير إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات راشد العازمي

حدثنا عن آخر إحصائيات العام 2011 بعدد المواليد والوفيات في البلاد؟

● خلال 2011 تم إصدار 55732 شهادة ميلاد للمواليد منهم 31525 كويتي، و24207 غير كويتي، مقسمين على 15635 ذكراً كويتياً و15890 أنثى كويتية، بالإضافة إلى 12316 ذكراً غير كويتي، و11891 أنثى غير كويتية. أما بالنسبة لعدد الوفيات فمجموعهم من كويتيين وغير كويتيين بلغ 5816 حالة وفاة تم إصدار شهادات لها.

بصفتك أحد أعضاء وفد وزارة الصحة الذي يذهب إلى جنيف لعرض إنجازات الكويت في مجال حقوق الإنسان وقيام وزارة الصحة بإصدار شهادات ميلاد للبدون.. ما إحصائية شهادات الميلاد التي قمت بإصدارها للبدون خلال 2011؟ وكيف تحملتم هذا العبء خلال فترة وجيزة؟

● استفتت وزارة الصحة ممثلة بإدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات بالتعاون مع هيئة المعلومات المدنية والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية منذ بداية التسهيلات لفئة البدون في إبريل الماضي لتسهيل وتصريف كل الإمكانات لصرف الشهادات بأسرع وقت ممكن، حيث تم إنجاز كم هائل من شهادات الميلاد والوفاة، إذ بلغت آخر إحصائية لشهادات الميلاد التي أصدرت لفئة «البدون» أكثر من 11 ألف شهادة، بالإضافة إلى إصدار أكثر من 500 شهادة وفاة منذ بداية التسهيلات وحتى الآن، كما تم في نفس الوقت تكليف ضباط من الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية للتواجد في إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات والمساهمة في تسهيل إصدار شهادات الميلاد لفئة «البدون».

الحاسب الآلي

ما الجديد بخصوص الربط الإلكتروني وتطوير نظم المعلومات في السجل المركزي؟ وما الوزارات والجهات الأخرى التي تم بالفعل عمل ربط آلي معها من جانب سجلات المواليد والوفيات؟

● تم الانتهاء منذ فترة من إدخال بيانات قيود الوفاة للكويتيين أو المقيمين منذ فترة الخمسينيات بالحاسب الآلي، ويتم حالياً إدخال جميع حالات الوفاة التي تحدث أولاً بأول بالحاسب الآلي، أما فيما يتعلق بالمواليد، فيتم إدخال بيانات قيود الميلاد لجميع المواليد الكويتيين، سواء الذين تم ولادتهم داخل البلاد أو خارجها، وكذلك جميع حالات الولادة للمقيمين في الدولة، ونظراً لضخامة أعداد المواليد والتي تمتد لأكثر من نصف قرن ويصل عددها لملايين حالة ولادة، لذا فإن عملية الإدخال تتم بالحاسب الآلي على خطين متوازيين هما إدخال الولادات الحديثة والسير في إدخال الولادات المسبقة، أما بالنسبة للربط الإلكتروني فيتم بين إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات وإدارة الجنسية والبطاقة المدنية فيما يتعلق بحالات الولادات للمواطنين الكويتيين، بحيث يتم إصدار شهادات الميلاد وإضافة المولود بملف جنسية والده وتدوين رقم مدني للمولود في شهادة الميلاد، بحيث تتم هذه الإجراءات في مكان واحد بمبنى إدارة السجل المركزي ومراكزه الخارجية (الفرعانية - الجهراء - الفحيحيل).

أخطاء

ما سبب الأخطاء التي تحدث في بعض شهادات الميلاد والوفاة؟ ولماذا لا يتم تصحيح الأخطاء مباشرة؟ فحسب علماً قمتم بوضع شروط مشددة لتصحيح الأسماء عن طريق لجنة وعن طريق النشر في الجريدة الرسمية، فلماذا هذا الروتين في تصحيح أخطاء الأسماء؟

● الأخطاء التي تحدث في بعض بيانات شهادات الميلاد والوفاة محدودة وواردة، وسببها إما تبليغ من صاحب العلاقة أو عدم وضوح بيانات المستندات المقدمة منه، أو أن تكون هذه البيانات غير كاملة، وفي

الأخطاء في بيانات شهادات الميلاد والوفاة محدودة وواردة.. وسببها التبليغ من صاحب العلاقة أو عدم وضوح البيانات



إصدار شهادات ميلاد لمجهولي الأب بناء على طلب وزارة الشؤون التي تختار اسماً وهمياً للوالدين

حالة الإجهاض للحمل الأقل من 28 أسبوعاً يصدر لها بلاغ مولود ميت.. أما الأكثر فتصدر للطفل شهادة وفاة



التأخير في بلاغات الولادة يحرم المولود الكويتي من حقوق يكتسبها ويفرم المقيمين ويصل إلى حكم محكمة يثبت نسب المولود لوالديه

حالات التزوير في شهادات الميلاد والوفاة معدومة.. وفي حال اكتشافها تحول للنيابة مباشرة

المركز للمواليد والوفيات ومراكزه الخارجية تبدأ من تاريخ وصول هذا المستند، فبالنسبة لبلاغ الولادة يتعين التبليغ عن واقعة الولادة في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من تاريخ الولادة، كما يجب التبليغ عن الوفاة خلال ثمان وأربعين ساعة من حصول الوفاة، ويتم إرسال بلاغات الولادة والوفاة بمعرفة موظف مختص لهذا العمل، ولكل مستشفى سواء تابع لقطاع الحكومي أو الخاص له دفاتره الخاصة به لتسليم هذه البلاغات، كما أن لدينا في الإدارة قسم البحوث والرأي، حيث يختص هذا القسم بإعداد الردود والاستفسارات وإبداء الرأي القانوني فيما يعرض عليهم من حالات تحتاج إلى بحث قانوني وإصدار المذكرات القانونية في الدعوى ومتابعة الطلبات التي يتقدم بها المراجعون، بالإضافة إلى أن هناك تنسيقاً وتعاوناً بين إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات وإدارة الشؤون القانونية والتحقيقات التابعين للوكيل المساعد للشؤون القانونية.

إحصائيات الوفاة بسبب امراض القلب أو السرطان فهو يدخل من اختصاصات إدارة الإحصاء والسجلات الطبية. **المستشفيات الخاصة** كيف تتعاملون مع حالات المواليد والوفيات التي تحدث في المستشفيات الخاصة أو العيادات الخاصة؟ وهل توجد إجراءات محددة بالقطاع الخاص تختلف عن تلك الإجراءات في القطاع الحكومي؟

● دور إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات يبدأ بوصول بلاغ الولادة أو الوفاة من المستشفيات، سواء كان هذا البلاغ صادراً من مستشفى قطاع خاص أو حكومي وفقاً للاختصاص الجغرافي للمستشفى والإجراءات التي تتبع بالنسبة للبلاغ الصادر من المستشفى الخاص أو الحكومي واحدة ومنصوص عليها في قانون المواليد والوفيات، أما بالنسبة للعيادات الخاصة فتمتد حالة واقعة الولادة إلى الطب الشرعي.

وضعت خطة لتطوير المبنى الرئيسي تم تنفيذ جزء كبير منها في المبنى وجار العمل في الجزء الخلفي من المبنى، وكذلك بالنسبة للفرع التابعة للإدارة، كما تسعى قريباً بكلمة للفرع الموجودة في الفحيحيل والفرعانية والجهراء في المناطق السكنية لتقديم أفضل خدمة للمواطنين والمقيمين وتخفيف أي معاناة عليهم.

إجراءات بلاغات الولادة والوفاة في القطاعين الحكومي والخاص موحدة ومنصوص عليها في القانون

انتهينا من إدخال بيانات الوفاة للكويتيين والوافدين بالحاسب الآلي

هل تعتقد أن الوضع الحالي لمكاتب السجل المركزي للمواليد والوفيات سواء في المقر الرئيسي أو المكاتب الفرعية بالمستشفيات يعتبر ملائماً لتقديم الخدمة المطلوبة على الوجه الأكمل أم أن هناك سلبيات في المبنى والتجهيزات وأعداد الموظفين؟

● التحديث طرأ على إدارة السجل المركزي للمواليد والوفيات وفي بعض المراكز الخارجية، حيث

كيف تعاملتم مع الأحكام القضائية التي صدرت ضد وزارة الصحة في القضايا المتعلقة بإصدار شهادات الميلاد والوفيات؟ **● الأحكام القضائية النهائية لها لاسيما إذا كانت الوزارة طرفاً في موضوع النزاع، خاصة إذا تعلق الموضوع بإلزام إصدار شهادات الميلاد والوفاة وفقاً لما جاء في المنطوق، والإمر يكون في غاية اليسر طالما أن إنجاز المعاملات يتم وفقاً لأحكام قضائية، حيث قد تحتاج هذه المعاملات لهذه الأحكام لكي يتم بناء عليها إصدار شهادات الميلاد.**

الحقوق القانونية كيف تحمي الإدارة الحقوق القانونية لبلاغات المواليد والوفيات؟ وهل يوجد لديكم جهاز قانوني بالإدارة؟ أم أن الجوانب القانونية تترك لإدارة الشؤون القانونية والتحقيقات؟ وما هو مستوى التعاون والتنسيق بين ادارتكم وإدارة الشؤون القانونية؟ **● بلاغات الولادة والوفاة التي تصدر من المستشفيات هي مستند لإثبات واقعة ميلاد أو وفاة أي شخص، ومسؤولية إدارة السجل**



راشد العازمي متحدثاً للمذمبل عبدالكريم العبدالله

